المقتطف

الجزء السادس من المجلد الخامس والاربعين

١ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩١٤ — الموافق ١٤ محرم سنة ١٣٣٣

ديون الدول والدين المصري

يتعذَّر على الدول ان تقصر نفقاتها دائماً على دخلها ولا تتجاوزهُ لان الدخل محدود في الغالب ولكن النفقات تزيد في بعض السنين زيادة فاحشة فلا تستطيع الدولة القيام بها الاَّ اذا استدانت اموالاً طائلة كما اذا اشتبكت في حرب كالحرب الاوربية الحاضرة. وقلما كانت الدول تستدين الاموال لهذه الغاية في غابر الزمن بل كانت تجبيها من رعاياها ابتزازاً ثم صارت تدَّخر الاموال من دخلها السنوي او مما تكسبهُ بالغزو والنهب ثم تنفقها في حروبها. وقد تحتاج الى المال الوافر لعمل عمومي نافع كحفر الترع للري وبناء المراقيء للسفن وانشاء سكك الحديد للنقل وما اشبه فكانت تعمل هذه الاعمال بالسخرة فتسخر فقراءها لكي يعملوا عملاً ينتفع به اغنياؤُها وابناؤُهم. ومهما كان السبب الذي يدعوها الى نفقات تزيد على دخلها السنوي فتوزيع هذه النفقات على رعاياها كلهم في الحاضر والمستقبل ايضاً حتى ينال كلاً منهم جزءٌ صغير منها في سنين متطاولة اقرب الى الانصاف من وضع اعبائها كلها على رعاياها في الحاضر سواء سخرتهم مخترة أو اخذت منهم الاموال ابتزازاً. وخير ايضاً من خزن الاموال وتركها بلا فائدة الى ان يبدو سبيل لانفاقها

على هذا المبدإ الاقتصادي اي توزيع النفقات على كل الذين ينتفعون منها في الحاضر والمستقبل ايضاً عُقدت القروض الدولية حتى بلغت مبلغاً عظيماً جداً وحتى امست الدول جابية لاصحاب هذه القروض تجبي لهم ربا ما من رعاياها وتوزعها عليهم من غير تعب ولا نصب

نعم ان هذا الربا معتدل جداً يتراوح بين ثلاثة وخمسة في المئة ولكنهُ مأمون سيء الغالب لدى المداينين لا اسلم منهُ لمن لا يستطيع ان لا يعمل باموالهِ عملاً نافعاً

وهاك جدول ديون بعض الدول وعدد سكانها وما يصيب كل نفس منهم من دين حكومتهِ

الحكومة	مقدار دينها	عدد سكان	ما يخص النفس منهم
فرنسا	١٣٠٠ مليون جنيه	٣٩ مليوناً	نحو ٣٥٩٠ غرشاً
روسيا	١١٥٠ « «	١٧٠ « «	٠٧٦٠ « «
المانيا	١٠٠٠ « «	٦٥ « «	١٥٣٨ « «
بريطانيا	٧٦٦ « «	٤٧ « «	١٥٢٣ « «
ايطاليا	٥٦١ « «	٣٥ « «	١٦٠٣ « «
النمسا والمجر	٥٢٥ « «	٥٠ « «	١٠٥٠ « «
اليابان	٢٤٩ « «	٥٣ « «	٠٤٧٠ « «
الولايات المتحدة	٢٠٠ « «	١٠ « «	٠٢٠٠ « «
البلجيك	١٤٨ « «	٧٫٥ « «	١٩٧٣ « «
البرتغال	١٤٣ « «	٦ « «	٢٣٨٣ « «
هولندا	٩٦ « «	٦ « «	١٦٠٠ « «
مصر	٨٩ « «	١٢ « «	٠٧٤٢ « «

ويظهر من هذا الجدول ان ما يصيب كل نفس من دَيْن حكومته يختلف كثيراً باختلاف الحكومات فاكثرهُ في فرنسا حيث يصيب النفس ٣٥٩٠ غرشاً واقلهُ في الولايات المتحدة الاميركية حيث يصيب النفس ٢٠٠ غرش . ولكن هذا الامر الظاهر لا يدل على حقيقة الحمل الذي يحملهُ كل واحد من دين حكومته لان هناك اعتبارات اخرى لا تدل عليها هذه الارقام فاولاً ان بعض الحكومات دينها لشعبها فالربا الذي تأخذهُ من شعبها تردهُ لاصحاب الدين منهم فكأنها تاخذ غرشاً من جيب زيد وتضعهُ في جيب عمرو وكلاهما من ابنائها فلا يذهب منها غرش الى غير شعبها . وبعضها دينها لغير شعبها فكل غرش تأخذهُ منهم تعطيهِ لمداينيها فتخسرهُ بلادها مثال الاول فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة الاميركية ومثال الثانية روسيا ومصر والبرتغال

وثانياً انا ذكرنا مقدار الديون ولم نذكر معدل فوائدها وهذا المعدَّل يختلف كثيراً من ٢ في المئة سنوياً كما كان الدين الفرنسوي الى خمسة او ستة في المئة كالدين العثماني الجديد والدين الصيني وما اشبه . ولا يخفى ان خمسين مليون جنيه بفائدة ستة في المئة في مثل مئة مليون جنيه بفائدة ثلاثة في المئة اذا لم يقصد ابناء الاصل . والممالك التي دينها لرعاياها هي التي تدفع المعدَّل الاقل من الفائدة والتي دينها لغير رعاياها تدفع المعدل الاكثر الأ

اذا قويت الثقة بماليتها كالقطر المصري فقد كان معدل فائدة دينه ٧ في المئة سنة ١٨٧٦ وهو الآن من ٣ الى ٤ في المئة

وثالثاً ان بعض الديون يستدان ليُنفق على الحروب ونحوها وبعضها يستدان لتعمل به اعمال نافعة ذات ريع كانشاء سكك الحديد المصرية والروسية والبلجيكية . وديون مثل هذه ليست من الاعباء التي تحملها الرعية بل من رؤوس الاموال التي منها ريع يقوم بفوائدها

وقد يظن لاول وهلة ان ديون الدول كلها استدينت لقصد حميد كالدفاع عن الوطن وعمل الاعمال الكبيرة العمومية وان كل غرش منها أُنفق في سبيله ولكن ليس الامر كذلك بل ان جانباً كبيراً من هذه الديون يذهب للسماسرة والصيارفة والأمراء والوزراء . ولعلّ ما وقع لديون الحكومة المصرية من هذا القبيل يفوق ما وقع لغيرها من ديون الدول وقد عقد المستر طُد فصلاً لذلك في كتابه الاقتصاد السياسي لتلامذة المصريين اقتطفنا منهُ أكثر ما يأتي

كانت الحكومة المصرية سنة ١٨٤٠ خالية من الدين فلم تمضِ سنة ١٨٧٦ حتى بلغ دينها مئة مليون جنيه وهذا من نوادر التاريخ لبلاد صغيرة كالقطر المصري . واول من استدان من ولاة مصر المتأخرين سعيد باشا فيقال انهُ استدان ٢٨ مليون فرنك سنة ١٨٦٠ واربعين مليون فرنك سنة ١٨٦٢ وجملة ذلك ٦٨ مليون فرنك او نحو ٢٧٢٠٠٠٠٠ من الجنيهات الانكليزية ثم استدان تلك السنة ٣٢٩٢٨٠٠ جنيهاً ليوفي بها الدينين الاولين ويدفع ما تعهّد بدفعهِ من نفقات ترعة السويس . وقد صدر هذا الدين بعضهُ بسعر ٪ ٨٢ وبعضهُ بسعر ٪ ٨٤ اي بيع سند المئة الجنيه باثنين وثمانين جنيهاً ونصف جنيه في الحالة الاولى وباربعة وثمانين جنيهاً ونصف جنيه في الحالة الثانية والمرجح انهُ لم يصل الى سعيد باشا بعد طرح هذا الفرق وبعد طرح السمسرة سوى ٢٦٤٠٠٠٠٠ جنيه . وهذه اول صفقة خاسرة وقعت خسارتها على القطر المصري وهو اول دين مقسط . وكانت فائدتهُ ٧ في المئة سنوياً نسبةً الى اصلهِ اي ٢٣٠٤٩٦ جنيهاً فبلغت بالنسبة الى المتحصل منهُ نحو تسعة في المئة . ورهن سعيد باشا اموال اطيان الغربية والمنوفية ضماناً لهذا الدين ولم يكتفِ بهِ بل استدان ديوناً اخرى سائرة بلغت عند وفاتهِ في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ نحو عشرة ملايين من الجنيهات

واول دين مقسط استدانهُ اسمعيل باشا كانت قيمتهُ الاسمية ٥٧٠٤٢٠٠ جنيه وفائدتهُ السنوية ٧ في المئة فلم يبلغ صافيهِ سوى ٤٨٦٤٠٠٠ فصارت فائدتهُ بمعدل ثمانية وربع في المئة ورهن لهُ اموال اطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة وكان ذلك سنة ١٨٦٤ وقد استئذن الباب العالي في هذين الدينين المقسطين حسب نص فرمان الولاية . ثم استدان

اسمعيل باشا مبلغ ٣٣٨٧٣٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ من غير استئذان الباب العالي فجعلهُ خاصًّا بهِ ورهن لاصحابهِ املاكهُ الخاصَّة وكانت فائدتهُ ٧ في المئة ولكن بلغ صافيهِ ٢٧٥٠٠٠٠ جنيه لاغير وكان مراد اسمعيل باشا ان يشتري بمليون جنيه منها املاك حليم باشا في القطر المصري

وفي تلك السنة عقد اسمعيل باشا قرضًا آخر قيمتهُ ثلاثة ملايين من الجنيهات لاجل انشاء سكك الحديد فلم يبلغ صافيهِ سوى ٢٦٤٠٠٠٠ جنيه وقد اوفي كلهُ بستة اقساط سنوية كل قسط منها ٥٠٠٠٠٠ جنيه

وسنة ١٨٦٧ استدان دينًا خاصًّا مقدارهُ ٣٠٨٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٩ في المئة ومع ذلك لم يبلغ صافيهِ سوى ١٧٠٠٠٠٠ فبلغت الفائدة اكثر من ١١ في المئة سنويًّا وكان غرضهُ ان يشتري بمليون جنيه منهُ املاك البرنس مصطفى فاضل باشا

وسنة ١٨٦٨ سلم ادارة امور البلاد المالية لاسمعيل باشا المفتش والمظنون ان الديون السائرة بلغت حينئذٍ اكثر من ثلاثين مليونًا من الجنيهات والديون المقسطة كانت سنداتها تباع باقل من ثمنها الاصلي بنحو ٢٢ في المئة فحاول المفتش استدانة مبلغ كبير يوفي بهِ الديون السائرة كلها فتمكن بعد اللتيا والتي من استدانة مبلغ ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٧ في المئة سنويًّا على ان يستهلك في ثلاثين سنة ولكن بلغ صافي هذا الدين ١٩٣٠٠٠٠ جنيه لاغير ولم تدفع كلها ذهبًا بل كان بعضها من سندات ديون الحكومة وسكة الحديد بقيمتها الاصلية ولذلك يرجح ان النقود التي قبضت من هذا الدين كلهِ لم تزد على خمسة ملايين من الجنيهات فكان معدَّل فائدتهِ كان اكثر من ١٦ في المئة - واخذ اسمعيل باشا عهدًا على نفسهِ ان لا يعقد قرضًا آخر مدة خمس سنوات لكن الباب العالي اضاف الى فرمان التولية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ شرطًا خاصًّا حرَّم فيهِ على اسمعيل باشا عقد قروض اخرى من غير مصادقتهِ لكن اسمعيل باشا عقد قرضًا خاصًّا سنة ١٨٧٠ بمبلغ ٧١٤٢٨٦٠ جنيهًا بضمانة دوائرهِ لكي ينشئ بهِ معامل للسكر وكانت فائدتهُ ٧ في المئة وبلغ صافيهِ نحو ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه لاغير اي نحو سبعين في المئة من قيمتهِ الاصلية وعليهِ بلغ معدل فائدتهِ عشرة في المئة

واحتفل اسمعيل باشا بفتح ترعة السويس احتفالاً لا مثيل لهُ انفق فيهِ اموالاً لا تحصى فزادت الديون السائرة زيادة فاحشة ولما رأى انهُ لم يبقَ لديهِ سبيل لاستدانة الاموال من اوربا استنبط لهُ اسمعيل باشا المفتش سنة ١٨٧١ اسلوبًا جديدًا لجمع المال من اصحاب الاطيان وهو المعروف بالمقابلة ومدار هذا الاسلوب على ان يدفع المالك ما يساوي ستة امثال مال اطيانهِ السنوي فيقتطع مال اطيانهِ في المستقبل الى نصف ما كان عليهِ ويعطى عقدًا رسميًّا

بان اطيانهُ صارت ملكاً لهُ منفعةً ورقبةً وكان استلاك جانب كبير من اطيان القطر المصري متنازعاً فيهِ او كان ملك منفعة لا ملك رقبة . فاذا كان مال الفدان مئة غرش ودفع مالكهُ ٦٠٠ غرش دفعة واحدة جُعل مالهُ ٥٠ غرشاً في السنة بعد ذلك واذا دفعها اقساطاً سنوية خسم لهُ من كل قسط ٨ في المئة وخفض مال الاطيان من حين دفع القسط الاخير . ولو عمل الملاَّك كلهم بقانون المقابلة لبلغ ما دفعوهُ الى الحكومة ٢٧ مليون جنيه ولكن كثيرين منهم لم يعملوا بهِ ومع ذلك بلغ ما حصلتهُ الحكومة في السنة الاولى ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه . ثم قُسِّط مال المقابلة على اثني عشرة سنة فضاعت الفائدة المقصودة منهُ وهي تحصيل المال في القريب العاجل

وتمكن المفتش سنة ١٨٧٢ من استدانة ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ١٣ في المئة سنوياً انفق منها اسمعيل باشا مليون جنيه لاجل حذف القيد الذي قيِّد بهِ في فرمان سنة ١٨٦٩ فصدر الفرمان من الباب العالي في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ مجيزاً لهُ ان يعقد ما شاء من القروض من غير قيد وللحال سعى اسمعيل باشا المفتش في عقد قرض كبير يبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ليوفي بهِ الديون السائرة وكانت قد بلغت نحو ٢٨ مليون جنيه ومتوسط فائدتها السنوية ١٤ في المئة فعقد هذا القرض بسبعة في المئة ولكن الجانب الاكبر منهُ ذهب خسرة وتخفيضاً في السعر وخسارة في الاوراق المالية التي اعطيت بدل النقود فلم تزد النقود التي جاءت منهُ على احد عشر مليوناً من الجنيهات ومعها تسعة ملايين من السندات التي استصدرتها الخزينة قبلاً

وهاك جدولاً يتضمَّن خلاصة ما تقدم من القروض وفائدة كلٍّ منها وصافي المتحصل منهُ ومقدار الفائدة بالنسبة اليهِ

	عقد سنة	مقدارهُ الاسمي	فائدتهُ	المتحصل منهُ	فحقيقة الفائدة
الدين الاول	١٨٦٢	٣٢٩٢٨٠٠	٧٠	٢٦٤٠٠٠٠	٨٫٧٥
الدين الثاني	١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٧	٤٨٦٤٠٠٠	٨٫٢٥
الدين الثالث	١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠	٧	٢٧٥٠٠٠٠	٨٫٦٠
الدين الرابع	١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٧	٢٦٤٠٠٠٠	٨٫٠٠
الدين الخامس	١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	٩	١٧٠٠٠٠٠	١١٫٠٠
الدين السادس	١٨٦٨	١٠٨٩٠٠٠٠	٧	٧١٩٣٠٠٠	١١٫٥٦
الدين السابع	١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	٧	٥٠٠٠٠٠٠	١٠
الدين الثامن	١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	٧	٢٠٠٦٢٠٠٠	١١
والجملة		٦٨٤٩٧١٦٠		٤٦٨٤١٠٠٠	

وتعهد اسمعيل باشا حينئذٍ بان يتوقف عن عقد القروض سنتين لكنهُ استدان ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٨٧٤ بفائدة ٤ في المئة ثم حاول عقد قرض الروزنامة بخمسة ملايين جنيه على ان يعطى اصحاب هذا القرض سنوياً دائمة معدلها ٩ في المئة لكنهُ لم يحصل منهُ سوى ٣٤٢٠٠٠٠٠

واشتدَّ الضيق على الخزينة سنة ١٨٧٥ حتى صارت تصدر سندات تقيطها بمعدل ٧٥ في المئة وكان اسمعيل باشا قد قطع سنة ١٨٦٩ من كوبونات سندات ترعة السويس الخاصة به ما يمتد الى سنة ١٨٩٥ واعطاها للشركة بدل جانب من الدين المذيون لها به فعرض الاسهم نفسها حينئذٍ للبيع فاشترتها منهُ الحكومة الانكليزية باربعة ملايين من الجنيهات

لكن هذا المبلغ وهو اربعة ملايين من الجنيهات لم ينقع لهُ غلةً وحينئذٍ طلب اسمعيل باشا من الحكومة الانكليزية ان ترسل اليهِ مستشاراً مالياً لتدبير اموره المالية . والمرجح ان مجموع الديون التي استدانها المقسطة والسائرة بلغ حينئذٍ نحو ١٠٠ مليون جنيه وان دخل الحكومة العادي زاد على نفقاتها في عهدهِ نحو اربعين مليون جنيه فيكون قد انفق نحو مئة واربعين مليون جنيه وزاد ويركو مصر من ٣٧٦ الف جنيه الى ٦٧٥ الف جنيه . اما الوجوه التي انفقت فيها هذه الاموال فاوضحها ترعة السويس ويقال انهُ انفق فيها وبسببها ١٦ مليون جنيه اي ما يساوي كل نفقات الشركة على انشائها . وسكك الحديد والمرافئ ومعامل السكر والاطيان التي اشتراها والمباني التي بناها وما اشبه فالمرجح انهُ انفق في ذلك كلهِ نحو ٤٠ مليون جنيه . وكلفةُ اصدار القروض المقسطة والسائرة نحو ٢٢ مليون جنيه و بلغت الفوائد التي دفعها والقروض التي استهلكها نحو ٣٠ مليون جنيه وما بقي وهو ٣٢ مليون جنيه خسائر استقطاع وفوائد وهدايا للاستانة وما اشبه

ولسنا نذكر فائدة الاعمال العمومية التي عملها وانما نقول انهُ كان يستطيع ان يعملها ويعمل اضعافها باقل من المبالغ التي انفقها عليها . ولو سارت اعمالهُ كلها على قوانين الاقتصاد العادية لعمل الاعمال النافعة كلها ولم تزد نفقاتهُ على دخل الحكومة العادي حينئذٍ اي انهُ كان يستطيع ان يعمل تلك الاعمال كلها من غير ان يستدين غرشاً

ومن المحتمل اننا لو تمكنا من البحث عن ديون كل الممالك لوجدنا انهُ وقع فيها من الاسراف في استدانتها وانفاقها كما وقع في الدين المصري

وسيأتي الكلام على بقية تاريخ الدين المصري الى ان بلغ ما هو عليهِ الآن من قلة الاصل والفائدة

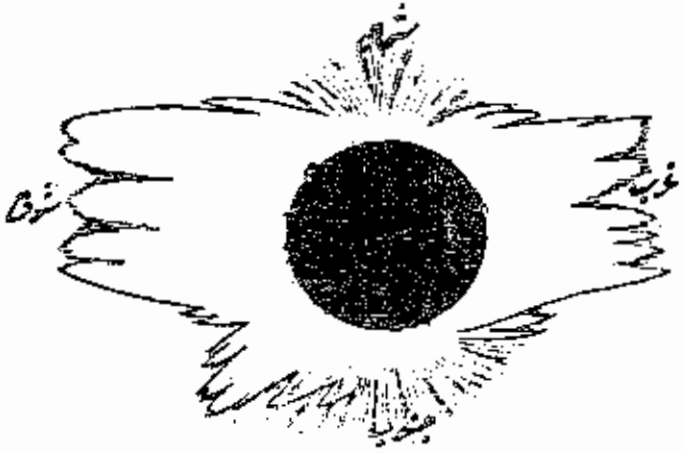

ش ١

شمال

شرق

جنوب ش ٢

شمال

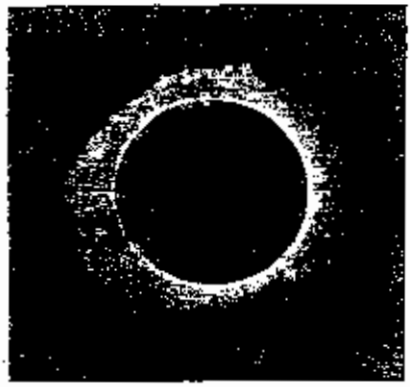

غرب

جنوب ش ٣

(المقتطف صفحة ٥٢٧ مجلد ٤٥)